



جمهوريه مصر العربيه
برئاسه اشرف رسلان

٢٠١٦	٧٩	٢٠١٦	٨٨٥
الموافق	٢٠١٦	٧٩	٢٠١٦
النحوين	٢٠١٦	٧٩	٢٠١٦

**قرار رئيس مجلس الوزراء
بمشروع قانون بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية.
وبتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية**

**رئيس مجلس الوزراء
بعد الاطلاع على الدستور**

وعلى قانون ضريبة الدخل الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠.

وعلى قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١.

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسمل تنمية الموارد المالية للدولة.

وعلى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١.

وعلى قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

وعلى قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية.

وبعد موافقة مجلس الوزراء.



**مشروع القانون الآتي نصه، يقدم إلى مجلس النواب
(المادة الأولى)**

يتجاوز عن خمسين في المائة (٥٠٪) من مقابل التأخير والضريبة الإضافية المنصوص عليها في كل من قانون ضريبة الدخل الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسمل تنمية الموارد المالية للدولة، وقانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١، وقانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١، وقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وقانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦، وذلك بالنسبة إلى دين الضريبة أو الرسم المستحق أو واجب الأداء قبل تاريخ العمل بهذا القانون، أو حتى ٢٠٢٢/٧/١٥، أيًا كان سبب وجوب الأداء، بشرط أن يقوم الممول أو المكلف بسداد أصل دين الضريبة أو الرسم كاملاً اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون، وحتى ١٥ يوليو ٢٠٢٢، على أن يسدد نسبة الخمسين في المائة (٥٠٪) الباقية التي لم يتم التجاوز عنها خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

كما يتجاوز عن خمسين في المائة (٥٠٪) من مقابل التأخير والضريبة الإضافية لمدين لم يدهمها الممول أو المكلف إذا كان قد سدد أصل دين الضريبة أو الرسم المستحق أو واجب الأداء كاملاً قبل تاريخ العمل بهذا القانون، بشرط أن سدد الخمسين في المائة الباقية من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

وسن

مشروع قانون / المحكمة ٤٠٠١

(المادة الثانية)

يحدد العمل بالأحكام والإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية المعديل بالقانونين رقمي ١٤ لسنة ٢٠١٨ و١٧٤٩ لسنة ٢٠١٨ والمحدد العمل به بالقانونين رقمي ١٦ لسنة ٢٠٢٠ و١٧٣٥ لسنة ٢٠٢٠، وذلك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

وتستمر اللجان المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٦ المشار إليه في نظر الطلبات التي لم يفصل فيها، كما تتولى الفصل في الطلبات الجديدة التي تقدم إليها حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

رئيس مجلس الوزراء

(دكتور / مصطفى كمال مدبوبي)



٢٠٢٢



مذكرة إيضاحية

مشروع قانون بالتجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية
وبتجديد العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية

في إطار سعي وزارة المالية نحو تحسين الأداء المالي والحرص على تحصيل حقوق الخزانة العامة للدولة، ولتخفيف الأعباء التي يتحملها ممولى الضرائب خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية التي يمر بها العالم أجمع، وتنشيطاً للمتحصلات الضريبية سواء أكانت عن أصل دين الضريبة أو الرسم أو مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية، واستكمالاً للنهج الذي اتبعه وزارة المالية للحد من المنازعات الضريبية وسرعة تسويتها بما يسهم في توطيد جسور الثقة بين الإدارة الضريبية والممولين على نحو من شأنه دعم توجه الدولة لمساندة الأنشطة الاقتصادية وتحفيز الإنتاج.

وتحقيقاً لذلك، فقد أعدت وزارة المالية مشروع القانون المرافق والذي جاء في مادتين بخلاف مادة النشر.

حيث قررت المادة الأولى منه - تشجيعاً على المبادرة إلى سداد أصل الدين الضريبي بما في ذلك رسم تنمية الموارد المالية للدولة - التجاوز عن مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية المنصوص عليهما بالقوانين التي حددتها هذه المادة والناتج عن عدم السداد في الميعاد بنسبة ٥٠٪ بشرط سداد المعمول أو المكلف أصل دين الضريبة أو الرسم كاملاً اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون - حال إصداره - وحتى ٢٠٢٢/٧/١٥.

على أن يسدد نسبة الخمسين في المائة (٥٠٪) الباقي التي لم يتم التجاوز عنها خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

كما قررت أيضاً التجاوز عن خمسين في المائة (٥٠٪) من مقابل التأخير والضريبة الإضافية للذين لم يسددهما المعمول أو المكلف إذا كان قد سدد أصل دين الضريبة أو الرسم المستحق أو واجب الأداء كاملاً قبل تاريخ العمل بهذا القانون، بشرط أن يسدد الخمسين في المائة الباقي من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

ج/أ/طبع خطيب ٢٠٢٢/٣/٨

ونصت المادة الثانية من المشروع على تجديد العمل بالأحكام والإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ في شأن إنهاء المنازعات الضريبية الفعيل بالقانونين رقمي ١٤ لسنة ٢٠١٨، ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ والتجديد العمل به بموجب القانونين رقمي ١٦ لسنة ٢٠٢٠، ١٧٣ لسنة ٢٠٢٠ وذلك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لإتاحة الفرصة أمام الممولين وال وكلفرين بالتقدم بطلبات إنهاء المنازعات الضريبية القائمة بينهم وبين المصلحة، كما تم النص على استمرار اللجان المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ٢٠١٦ المشار إليه في نظر الطلبات التي لم يفصل فيها، كما تتولى الفصل في الطلبات الجديدة التي تقدم إليها حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

وأخيراً نصت المادة الثالثة من المشروع على أن يتم نشره في الجريدة الرسمية، والعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وتتشرف وزارة المالية بعرض مشروع القانون الفرافق للتفصل لدى الموافقة بالسير في إجراءات استصداره.

وزير المالية

الـ
د. محمد معيط



٢٠٢٢/١/٥